حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثامن و الستون بعد المائة) رجب ١٤٤٢ هـ الموافق مارس ٢٠٢١م

رئيس الجمعية: التقرير الأميركي بني على استنتاجات لا حقائق موضوعية

الجمعية تؤكد على الجهود المبذولة من مختلف الجهات لحماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

الجمعية تشارك في برنامج «حقوق الطفل» في فرع الموارد البشرية بالرياض

المملكة العربية السعودية تتقدّم في تقرير "المرأة.. أنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢١" للمرة الثانية

الأمم المتحدة تدعو إلى عشر أولويات لتحقيقها من أجل الانتقال من زمن الجائحة إلى زمن التعافي المستدام

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د . مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

03

الدكتور مفلح القحطاني يؤكد على الجهود المبذولة من مختلف الجهات لحماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

06

الجمعية تشارك في برنامج "حقوق الطفل" في فرع الموارد البشرية بالرياض

14

البنك الدولي يبلور رؤية جديدة لضمان إتاحة التعليم للأطفال في كل مكان

16

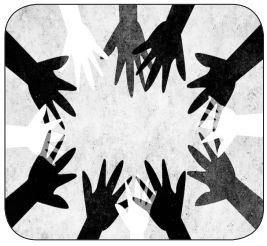

الأمم المتحدة تدعو إلى إعادة تصور المساواة من أجل القضاء على العنصرية

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩– ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

رئيس الجمعية: التقرير الأميركي بني على استنتاجات لا حقائق موضوعية

أدانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية بشدة، ما خلص إليه تقرير وكالة المخابرات المركزية وما تبعه من تصريحات من بعض المسؤولين الأمريكيين بشأن مقتل المواطن السعودي جمال خاشقجي رحمه الله، ومحاولة تحميل المملكة وقيادتها خطأ ارتكبه مجموعة من الأشخاص خالفوا الأنظمة والقوانين ومتطلبات وظائفهم وتم محاكمتهم من قبل السلطات السعودية في محاكمة عادلة و بحضور ممثلين دوليين وحقوقيين وذوي المجني عليه وتم معاقبتهم بأقصى العقوبات التي وصل بعضها إلى حد الإعدام.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني إن السلطات السعودية سبق لها وأن اتخذت كل الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها تجاه الأشخاص المتهمين بقتل المواطن جمال خاشقجي، و الذين خرجوا على مهام وظائفهم وقدمتهم للعدالة وأحالتهم للمحاكمة بعد استكمال إجراءات التحقيق وصدرت أحكام نهائية بحقهم، وأكد أن محاكمة المتهمين تمت وفق القوانين واللوائح الجنائية المتبعة، وحرصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على حضور تلك المحاكمات والتأكد من أن إجراءات هذه المحاكمات تمت بشفافية ونزاهة في ظل استقلالية وسيادة القضاء السعودي الذي أصدر أحكامًا قضائية نهائية ضد جميع المتورطين في تلك القضية.

وأضاف أن ما خلص إليه تقرير الاستخبارات الأمريكية بني على استنتاجات شخصية وتقارير صحفية ولم يبنى على حقائق موضوعية مما يجعله معتمداً على الشك والظن وليس الجزم واليقين مما يثبت ما ذهبت إليه السلطات السعودية من أن ليس هناك شيء تم إخفائه بخصوص هذه الحادثة التي أدانها الجميع.

وأكد رئيس الجمعية أن الجميع مع حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ولكن بشرط ألا يتم تسييس هذا الهدف النبيل وألا يستغل من قبل البعض للوفاء بوعود انتخابية، أو لتحقيق أهداف سياسية، فمن الواضح أن التقرير الصادر وتوقيته وما تبعها من تصريحات لبعض المسؤولين الأمريكيين لا علاقة لها بحماية حقوق الإنسان بل تم تناول ذلك لتحقيق أهداف سياسية فالتقرير لا يستند إلى أي أدلة موضوعية ولم يتضمن أي وقائع جديدة، بل يهدف إلى اثارة الجدل في قضية منتهية سبق وأن صدر فيها حكم قضائي نهائي يجب على الجميع احترامه.

من جانبها رفضت السعودية «رفضا قاطعاً» ما ورد في التقرير الاستخباري الأمريكي، حول اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، الذي نشر مخراً وخلص إلى أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان «أجاز» العملية.

وردت السعودية على ما ورد في تقرير استخباري أمريكي حول اغتيال الصحافي جمال خاشقجي في ٢٠١٨ نشر الجمعة، بالرفض القاطع، وكان التقرير قد خلص إلى أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان «أجاز» اعتقال أو قتل الصحافي.

وأكدت وزارة الخارجية السعودية في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية أن «حكومة المملكة ترفض رفضاً قاطعاً ما ورد في التقرير من استنتاجات مسيئة وغير صحيحة عن قيادة المملكة ولايمكن قبولها بأي حال من الأحوال، كما أن التقرير تضمن جملة من المعلومات والاستنتاجات الأخرى غير الصحيحة».

وبحسب البيان السعودي «إنه لمن المؤسف حقاً أن يصدر مثل هذا التقرير وما تضمنه من استنتاجات خاطئة وغير مبررة، في وقت أدانت فيه المملكة هذه الجريمة البشعة واتخذت قيادتها الخطوات اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الحادثة المؤسفة مستقبلاً».

وأضاف «ترفض المملكة أي أمر من شأنه المساس بقيادتها وسيادتها واستقلال قضائها».

وأعلنت واشنطن مؤخراً أيضاً فرض قيود لمنح تأشيرات لـ٧٦ سعوديا متهمين بـ «تهديد معارضين في الخارج» وخصوصاً الصحافي خاشقجي.

وأكدت الخارجية السعودية في بيانها أن «الشراكة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، هي شراكة قوية ومتينة، ارتكزت خلال الثمانية عقود الماضية على أسس راسخة قوامها الاحترام المتبادل».

الدكتور مفلح القحطاني يؤكد على الجهود المبذولة من مختلف الجهات لحماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وجود بعض القضايا التي ترد للجمعية من ذوي الاحتياجات أو من ذويهم، وبدورها تعمل الجمعية على إيجاد حلول لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لها دور في دعم هذه الفئة لتمكينها من العيش الكريم سواء فيما يتعلق بالحق في العمل، أو فيما يتعلق بالحصول على المساعدات المادية المقررة لمن تنطبق عليهم الشروط من هذه الشريحة من المجتمع، كما أن الدولة تقدم خدمات كثيرة لذوي الاحتياجات الخاصة؛ من رواتب شهرية، ومراكز صحية، لدعم احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن الصم لديهم معونات شهرية من الدولة، وسماعات مجانية، مراكز التأهيل الشامل.

جاء ذلك خلال تصريح له لصحيفة البلاد، و في سياق متصل اقترح الكاتب إبراهيم العُقيلي " مسارًا إلكترونياً يبدأ من عيادة الطبيب الذي قرر حالة الإعاقة، ويتم فيه استكمال كل المعلومات التي تطلبها كل الجهات بحيث تدرج كل صور الأوراق والوثائق والتقارير، ثم يدفع بها ضمن البرنامج لتصل إلى كل الجهات المعنية بحالة الإعاقة والتي يفترض أن تعمل عليها فور استلامها دون أن تشترط حضور ذوي الاحتياجات الخاصة أمام الموظف بل تبني كل شيء على ما قرره الطبيب، ويتقرر بناء على كل تلك المعلومات أحقيته للمعونة والحقوق التي قررتها الأنظمة، ولكي تصل إلى حسابه البنكي دون تحمله عناء الحضور والمراجعة والتعقيب على معاملته".

أوضحت فايزة نتو رئيسة نادي الصم والبكم للنساء بجدة أن المسار الالكتروني سوف يسهل جميع مصالح الصم في إنهاء إجراءات معاملاتهم؛ بحيث يستطيع الأصم أن يحصل على الخدمات التي يطلبها عن طريق الأون لاين، وإنهاء جميع مطالبه لأن لغة الإشارة ليست متوفرة في بعض القطاعات الخدمية، بذلك يستطيع أن ينهي معاملاته، وحبذا لو دعم بلغة الإشارة لتقديم خدمة أفضل لهذه الفئة التي تعتبر جزءاً عزيزاً من المجتمع.

الجدير بالذكر أن المملكة صادقت ووقعت على إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٤م، والمادة ٢٧ من الاتفاقية نصّت على نظام العمل والعمالة لذوي الإعاقة، باعتبارها حقوقًا إنسانية تكفلها المملكة، وفق مرجعية الشرعية الإسلامية.

كما أقرت نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم الملكي بالرقم (م/٣٧) والتاريخ ١٤٢١/٩/٢٣هـ القاضي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بالرقم (٢٢٤) والتاريخ ١٤٢١/٩/١٤هـ الخاص بإقرار النظام تتويجاً لكافة الجهود الرائدة في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم.

وتسعى لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات، كما أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحظى باهتمام كبير من قيادة هذه البلاد؛ لبلوغ أفضل المستويات في تعزيز وحماية حقوقهم، ومن الشواهد على هذه الاهتمام إقرار رؤية المملكة ٢٠٣٠ التأكيد على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، كما اتخذت المملكة العديد من التدابير التشريعية والمؤسسية في هذا الجانب، ومن ذلك صدور نظام رعاية المعاقين الذي يمثل إطاراً قانونياً لحمايتهم، وإنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد اللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها، وإنشاء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، إضافة إلى صدور نظام مكافحة جريمة التحرش، كما أن عملية حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عملية مستمرة ما يتطلب معه المراجعة الدورية للأنظمة واداء المؤسسات والإجراءات ذات الصلة بحقوقهم وفقاً لأسس معيارية تتمثل في أنظمة المملكة والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

رئيس الجمعية يؤكد على أن مشاريع الأنظمة التي أعلن عنها ولي العهد تأتي في إطار الحراك التشريعي والتنظيمي الذي يقوده سموه

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن مشاريع الأنظمة التي أعلن عنها ولي العهد، تأتي في إطار الحراك التشريعي والتنظيمي الذي يقوده سموه، ويرى القحطاني، أن هذه الأنظمة ستحقق نقلة نوعية في البناء التشريعي في المملكة بعد صدورها وستساهم في حماية حقوق الإنسان وتعزز من مبادئ تحقيق العدالة، كما ستساعد على الشعور بالأمان القانوني في المجالات التي ستنظمها، فضلاً عن الحد من الاجتهادات الفردية عند إصدار الأحكام وتقليل التباين فيما بينها، وكذلك الحد من طول مدة التقاضي، وستعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وستحافظ على حقوق المرأة والطفل والأسرة بشكل عام.

فيما أكد المحامي والمستشار الشرعي والقانوني، القاضي بديوان المظالم سابقاً، الدكتور فيصل بن سعد العصيمي، أن التشريعات الحديثة منارة هداية، وركن عدالة، وبصمة تطور في الأنظمة العدلية. وقال «في ظل التطور الذي تعيشه المملكة في شتى المجالات، أصبح من الضروري مواكبة هذا التطور في الأنظمة العدلية، بجانبيها الإجرائي والموضوعي، فكانت هذه التشريعات بصمة في التاريخ العدلي؛ لتضع الصورة واضحة أمام الأفراد والمؤسسات والشركات والكيانات الشخصية والمعنوية فيما يعرض لها من مشكلات أو متطلبات عدلية، فيصبح من الممكن بعد هذه التشريعات التنبؤ بالأحكام القضائية، ويرتفع مستوى النزاهة، وتتمكن الجهات الرقابية من متابعة الفساد بكل شفافية».

وطبقاً للمحامي وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عبد الحكيم بن عبد الله الخرجي، فإن هذا التوجه من قيادات المملكة حلقة في سلسلة إصلاحات المنظومة القانونية، كجزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠م، على نحو يعزز من المكانة التي تحتلها المملكة في محيطها الإقليمي والدولي، لافتًا إلى أن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للعصر تحتاج لمنظومة قانونية تواكب التغيرات مما يعني أن هذا التوجه من قيادات المملكة خطوة في الطريق الصحيح.

ولفت الخرجي، إلى أن موجة الإصلاحات التشريعية المزمع إجراؤها تُعد توجهًا محمودًا من قادة المملكة، وتسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مشيرا إلى أن توحيد القواعد يشكل حجر الأساس للمنظومة القانونية في الدول الحديثة، وهي أداة فعالة في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولها العديد من المزايا أبرزها: وضوح الصياغة، فالتشريع يصدر في شكل مكتوب وبألفاظ محددة سلفاً بواسطة المشرع مما يسهل معه تحديد المراد بالنصوص، ويسهل التنبؤ بمخرجات القضية سلفًا ويحد من الدعاوى الكيدية وعدم إشغال مرفق القضاء بنزاعات غير مبررة، وكذلك صدوره عن سلطة مختصة تتولى وحدها تفسيره وتحديد المراد بكل نص ما يسهم بشكل فعال في تحقيق الوحدة القانونية والسياسية للدولة، فضلاً عن السرعة والسهولة في وضعه كون السلطة المختصة يسهل عليها إصدار النصوص الضرورية كلما دعت الضرورة لذلك، بالإضافة إلى المرونة حيث يسهل على السلطة التشريعية تعديله أو تبديله أو إلغائه.

وتابع «يضاف إلى تلك المزايا، توحيد الحلول القانونية المتبعة والتقليل من أخطاء مرفق القضاء، فالتشريع المكتوب يسهم في توحيد الحلول المتبعة والحد من الاجتهادات الفردية والتقليل من أخطاء مرفق القضاء والحد من تضارب الأحكام القضائية، كما يوفر بيئة جاذبة للاستثمار، فالتشريع يوفر الثقة والطمأنينة للمستثمر، إذ يعطيه تصوراً مسبقاً عن المنظومة القانونية للدولة المستهدفة لضخ استثماراته فيها، وكذلك تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين».

جاءت تلك التصريحات خلال حديثهم لصحيفة البلاد، والتي أكدوا من خلالها أن المملكة تنطلق إلى آفاق أرحب في مختلف المجالات، وتطور بيئتها التشريعية بما يتواكب مع أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، ولا يتعارض في الوقت ذاته مع الأحكام الشرعية، وفقا لما أعلنه ولي العهد خلال الأسبوع المنصرم، مؤكدا أن عملية تطوير المنظومة التشريعية مستمرة في المملكة، ما يشير إلى أن السعودية ماضية نحو تعزيز الضمانات والحقوق لجميع المواطنين والمقيمين، باستحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة.

الجمعية تشارك في برنامج «حقوق الطفل» في فرع الموارد البشرية بالرياض

الأستاذ خالد الفاخري

شارك الأمين العام للجمعية الأستاذ خالد الفاخري في اللقاء الأول التوعوي الإفتراضي الذي نفذته فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض.

جاء عنوان اللقاء «حقوق الطفل بين الماضي والحاضر» واشتمل على عدة محاور أهمها «حقوق الطفل في الإسلام وأبرز الممارسات الخاطئة في الماضي وأفضل الوسائل التربوية الحديثة لتنشئة الطفل في ظل اتفاقية حقوق الطفل وتضمن اللقاء الإجابة على استفسارات الحضور وتقديم بعض الإستشارات.

فيما كان اللقاء الثاني بعنوان «مهارات التواصل الفعال» وتناولت فيه الدكتورة سارة العبدالكريم المفهوم الشامل للحوار الفعال ثم تطرقت لمهارات الحوار الجيد مع الطفل وآثاره الإيجابية عليه مستقبلاً وأهمية التواصل المستمر معه والإجابة على أسئلته بالإضافة إلى ضرورة إعطاءه الفرصة للإختيار، ورافق اللقاء مجموعة من التطبيقات والأنشطة النظرية التي شارك فيها الحضور وفي نهاية اللقاء كرم مساعد مدير عام فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض للتنمية الأستاذ علي القباني بعض المشاركين في اللقاء.

الجدير بالذكر أن البرنامج حضره مايقارب من «٥٠» مستفيد ومستفيدة وذلك ضمن البرامج والأنشطة الدورية التي تنفذها ادارات الفرع الداخلية بالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة .

أهمية حقوق الطفل:

ثمة أسباب عديدة تدعو إلى إفراد حقوق الطفل في اتفاقية منفصلة لحقوق الإنسان:

- الأطفال هم أفراد
- الأطفال ليسوا ملكية لوالديهم ولا للدولة، وهم ليسوا مجرد أشخاص في طور التدريب؛ فلهم وضعية مساوية كأعضاء في الأسرة الإنسانية
- يبدأ الطفل حياته ككائن معتمد تماماً على الآخرين

- لا بد أن يعتمد الأطفال على البالغين للحصول على الرعاية والإرشاد اللذين يحتاجونهما لينموا حتى يصبحوا مستقلين، وفي الوضع المثالي، تقدم أسرة الطفل هذا الدعم، ولكن عندما يكون مقدمو الرعاية الأساسيون غير قادرين على تلبية احتياجات الطفل، يتوقف الأمر على الدولة كجهة مكلفة بالمسؤولية لأن تجد بديلاً يتماشى مع المصلحة الفضلى للطفل
- تؤثر تصرفات الحكومة، أو امتناعها عن التصرف، على الأطفال على نحو أشد من تأثيرها على أي جماعة أخرى في المجتمع
- إن جميع مجالات السياسات الحكومية - من التعليم إلى الصحة العامة - تؤثر عملياً على الأطفال إلى درجة أو أخرى، كما تؤدي العمليات القصيرة النظر لصنع السياسات، والتي تفشل في أخذ الأطفال بالاعتبار، إلى نتائج سلبية على مستقبل جميع أعضاء المجتمع. يجب سماع آراء الأطفال وأخذها بالاعتبار في العمليات السياسية

بصفة عامة، لا يدلي الأطفال بأصواتهم في الانتخابات، ولا يشاركون تقليدياً في العمليات السياسية. ومن دون إيلاء انتباه خاص لآراء الأطفال - حسبما يتم التعبير عنها في البيت والمدرسة، في المجتمعات المحلية وحتى في الحكومات - تظل وجهات نظرهم غير مسموعة بخصوص العديد من القضايا المهمة التي تؤثر عليهم في الوقت الراهن أو التي ستؤثر عليهم في المستقبل.

المملكة تتقدّم في تقرير «المرأة.. أنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢١» للمرة الثانية

حقّقت المملكة العربية السعودية، تقدُّمًا جديدًا للعام الثاني على التوالي في تقرير «المرأة، أنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢١» الصادر عن مجموعة البنك الدولي، الذي يهدف إلى مُقارنة مستوى التمييز في الأنظمة بين الجنسين في مجال التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال بين (١٩٠) دولة، حيث سجّلت المملكة ٨٠ درجة من أصل ١٠٠، مُتقدّمة عن الدرجة التي حقّقتها في نتائج تقرير العام الماضي البالغة ٧٠,٦ درجة، لترتقي بترتيبها ضمن الدول المتصدرة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووفقًا لتقرير البنك الدولي، فإن هذا الإنجاز الذي حققته المملكة يأتي تأكيدًا على قوة واستمرار زخم الإصلاحات التشريعية في الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة، إذ قامت المملكة بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات التوظيف كافة، لتلبية احتياجات سوق العمل.

وبحسب نتائج التقرير، فإن المملكة حققت الدرجة الكاملة التي تبلغ ١٠٠ في خمسة مؤشرات رئيسة من أصل ثمانية يقيسها التقرير وهي التنقل، والحصول على معاش التقاعد، وريادة الأعمال، وبيئة العمل، والحصول على الأجر، فيما حافظت على درجتها في الثلاثة مؤشرات الأخرى وهي الزواج، ورعاية الأطفال، والأصول والممتلكات، وتضع هذه النتائج المملكة في مصاف الاقتصادات المتقدمة التي لها عمق تاريخي في تنفيذ إصلاحات الأنظمة واللوائح المرتبطة بالمرأة.

وأكّد وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، أن هذا الإنجاز هو ثمرة الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو وليّ عهده الأمين -حفظهما الله- في ظلّ المتابعة الشخصية لسمو ولي العهد للتحقق من تنفيذ الإصلاحات وسرعة الإنجاز.

وأعرب معاليه عن شكره وتقديره للجهات الحكومية التي أسهمت في تنفيذ الإصلاحات التشريعية في الأنظمة واللوائح الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية، ورفع تنافسية المملكة إقليميًا وعالميًا، مؤكدًا أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ أسهمت في دعم تنفيذ هذه الإصلاحات، إذ تؤكد الرؤية على أهمية رفع نسبة مُشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢ ٪ إلى ٣٠ ٪.

يذكر أن الإصلاحات الجديدة هي امتداد لسلسلة من إصلاحات الأنظمة واللوائح التنفيذية المرتبطة بتعزيز دور المرأة للمشاركة في التنمية الاقتصادية، ومن أبرزها عدم التمييز بين الجنسين في الحصول على خدمات التمويل وتأسيس وممارسة العمل التجاري، والمساواة في سن التقاعد بين الجنسين، ومنع التمييز بين الجنسين في الأجور والوظائف، ومنع فصل المرأة من العمل خلال فترة الحمل، وضمان استمرار دفع الرواتب خلال إجازة الوضع.

تعزيز البحث والتكنولوجيا والابتكار لتمكين الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

عقدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمؤسسة العامة السعودية للحبوب (ساجو) ووزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ورشة عمل افتراضية مؤخراً لإطلاق مشروع «البحث والتكنولوجيا والابتكار من أجل تمكين الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية».

ويهدف المشروع الذي نظم تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي الإماراتي، إلى وضع أجندة مشتركة للبحث والتكنولوجيا والابتكار (RTI) بالإضافة إلى خارطة طريق لتنفيذها في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ويهدف أيضاً إلى المساهمة في الأهداف الاستراتيجية الوطنية لاستراتيجيات الأمن الغذائي في كلا الدولتين وكذلك المساهمة في الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (الهدف ٢ - القضاء على الجوع واتباع أنظمة غذائية مستدامة ومرنة وشاملة).

عقدت الورشة بحضور معالي المهندس أحمد بن عبد العزيز الفارس محافظ المؤسسة العامة السعودية للحبوب (ساجو)؛ والدكتور دينو فرانشيسكوتي منسق المكتب الإقليمي الفرعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن (SNG)؛ وممثل منظمة الفاو في الإمارات العربية المتحدة، والدكتور محمد أبوبكر منسق برنامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في المملكة العربية السعودية،

وكان من بين المتحدثين السيد عبد الله الربيعة، مستشار المحافظ والمدير العام للأمن الغذائي، ساجو؛ والدكتورة أسمهان الوافي، كبيرة العلماء في منظمة الأغذية والزراعة؛ والدكتور أرمين سدراكيان، خبير اقتصادي في المكتب الإقليمي الفرعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن؛ والبروفسور سليمان الخطيب، المدير العام للثروة النباتية في وزارة البيئة والمياه والزراعة؛ والدكتور حسن العائض، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؛ والدكتور أحمد سعود السقوي، عميد كلية العلوم الزراعية والغذائية، جامعة الملك فيصل، والسيد سطام المزيد، مدير مبادرة الاستثمارات الزراعية في الخارج (AIA) في صندوق التنمية الزراعية.

حيث أشار معالي أحمد بن عبدالعزيز أن المملكة تسعى إلى تعزيز قدرات البحث والابتكار والتقدم عبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي، وتعدّ هذه فرصة لتبادل الخبرات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مجال استراتيجية الأمن الغذائي المشتركة بهدف تطوير منظومة الأمن الغذائي، واستدامة الموارد الطبيعية، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية، والارتقاء بمكانة دول الخليج كمساهمين في النظام العالمي للابتكار والبحث والتطوير.

وأشار الدكتور دينو فرانسيسكوتي، منسق المكتب الإقليمي الفرعي للفاو وممثل المنظمة في الإمارات العربية المتحدة إلى «أنّ الاستثمار في مجالات البحث والتكنولوجيا والابتكار RTI يزداد في كافة أنحاء العالم، وتشير الأدلة إلى أن الاستثمار في البحوث الزراعية يُدر بعائدات اقتصادية كبيرة ومهمة، لاسيما من خلال تأثيره الإيجابي على الإنتاجية، إلى جانب ما يوفره من مزايا بيئية واجتماعية رائعة أيضاً، تمتلك منظمة الفاو خبرة قوية في البحث والابتكار في قطاع الزراعة، ونعتقد أن الابتكار في القطاع الزراعي هو القوة الدافعة المحورية لبلوغ عالم خالٍ من الجوع والحدّ من سوء التغذية بكافة أشكاله. ويتداخل الابتكار في القطاع الزراعي مع جميع أبعاد المنظومة الغذائية. ولا يقتصر على الابتكار في التكنولوجيا وحسب، بل يدخل أيضاً في صميم كافة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية.

العمل من أجل القضاء على الجوع

تقدم منظمة الفاو المساعدة الفنية وكذلك المساعدات المتعلقة بوضع سياسات في البلدان الأعضاء فيها لإطلاق إمكانات الابتكار وحثّ النمو الاجتماعي والاقتصادي، وضمان الأمن الغذائي والتغذوي، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ».

وأضاف «إن هذا المشروع بالغ الأهمية، والهدف منه إعداد أجندة البحث والتكنولوجيا والابتكار RTI. وسوف يجري إعداد أجندة البحث والتكنولوجيا والابتكار RTI من خلال العمل يداً بيد. نرحب بكم للانضمام إلينا في هذه الرحلة الهامة، إن مشروع البحث والتكنولوجيا والابتكار RTI كما نطلق عليه، يعدّ شراكة ثلاثية بين منظمة الأغذية والزراعة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما يندرج تحت مظلة مجلس التنسيق السعودي الإماراتي. ويعمل على تعزيز المصالح والأهداف المشتركة والتوجهات الاستراتيجية الشاملة للأمن الغذائي في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة».

ويعد تمكين البحث والتكنولوجيا والابتكار RTI بغية تحقيق أنظمة غذائية مستدامة وأمن غذائي، نشاطاً مكملاً للأنشطة الجاري تنفيذها في المملكة العربية السعودية، والتي ركزت على نهج مبتكر لتعزيز الإنتاج المحلي المستدامً في ظلّ ظروف المناخ الجاف، وشحّ المياه، ومحدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي تفاقمت بسبب تدهور الأوضاع وتغير المناخ.

جاءت هذه الورشة الافتراضية في أعقاب ورشة سابقة عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث ناقش الخبراء والمشاركون بحث وتطوير (R&D) أنظمة الغذاء في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحققوا من آليات التعاون من أجل تنفيذ المشروع والذي سيستمر لمدة ١٠ أشهر في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. اتفقت الورشتان الأوليتان على أهم مجالات التعاون ومنهجية تنفيذ المشروع، إلى جانب مناقشة التفاصيل من قبل ممثلين من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وسيتبعها ورشة عمل مشتركة تشمل كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

«الأمن الغذائي» السعودي يتخطى «كورونا» بسلام:

رغم حدة أزمة الوباء وتأثيرها الشديد على سلاسل الإمداد الغذائي في العالم ونقص المواد التموينية في بعض البلدان، أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة عن تقديراتها بتخطي الأمن الغذائي في المملكة جائحة كورونا المستجد، مفصحة عن أن تبنيها منظومة تكاملية شاملة أسهم في كفاية الأمن الغذائي وتحقيق وفرة المخزون الاستراتيجي وسلاسة سير العمل في سلاسل الإمداد.

وقالت وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية إنها لم تواجه أي خلل في سلاسل الإمداد أو نقص في المخزون خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، بل أكدت أن المملكة تمتلك سلسلة غذائية موثوقة بقدرة إنتاج يومية قادرة على الوفاء بكامل احتياجات المستهلكين وبجودة عالية، مفصحة عن أن السعودية تتمتع بأكبر طاقات تخزينية في الشرق الأوسط للقمح والدقيق بما يفوق ٣,٣ مليون طن.

ووفق رؤية ٢٠٣٠، ترى «البيئة والمياه والزراعة» أن معايير الأداء التي استهدفتها تمكنت من خلالها من رفع نسب الإنجاز في ٨ قطاعات رئيسية بعضها وصل إلى نسبة ١٠٠ في المائة خلال أقل من ٣ سنوات فقط من بدء عمليات التطوير، في وقت تم فيه تعزيز دور الصندوق التنموي من خلال زيادة القروض المنسجمة مع الاستراتيجية الزراعية واستراتيجية الأمن الغذائي، حيث زاد التمويل إلى نحو ملياري ريال في عام ٢٠١٩. وإلى مزيد من التفاصيل في متن التقرير التالي:

صدر مؤخراً عن وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبد الرحمن الفضلي، بيان تفصيلي يضع تقييماً لحالة الأمن الغذائي السعودي، حيث قال إن استراتيجية الأمن الغذائي في المملكة نجحت في تجاوز الاضطراب في سلاسل الإمداد التي أثرت على إمدادات الغذاء عالمياً، في الوقت الذي عانت فيه غالبية دول العالم من تأثر سلاسل الإمداد الغذائية فيها.

وأضاف: «قدمت المملكة نموذجاً رائعاً في تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي، والتعاون مع القطاع الخاص، والاستهلاك المسؤول من منافذ البيع»، مشيراً إلى أن ذلك جاء نتاج عمل مؤسسي بدأته وزارة البيئة والمياه والزراعة منذ أكثر من ٤ سنوات، وجنت ثماره خلال الأزمة الحالية.

وأكد الفضلي أن السعودية بقيادة خادم الحرمين وولي عهده تولي القطاع الزراعي والعاملين فيه الرعاية والاهتمام البالغين من خلال الدعم المستمر الذي يلقاه القطاع، واعتماد استراتيجيات الأمن الغذائي المنطلقة من رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أسهمت في تعزيز الأمن الغذائي بالجودة والسعر المناسبين، خلال جائحة كورونا.

وأوضح الوزير الفضلي أنه رغم حدة أزمة جائحة كورونا وتأثيرها الشديد على سلاسل الإمداد الغذائي في العالم، «فإن المملكة تجاوزت ذلك من خلال قوة ومتانة أمنها الغذائي والزراعي الذي مكّنها من تخطي الأزمة»، مشيراً إلى أن ما تم خلال الجائحة من تدابير وأعمال واحتياطات جاء نتيجة عمل استباقي مخطط له مع القطاعات الحكومية كافة بدأ منذ أكثر من ٤ سنوات.

وبيّن أن وفرة المعروض من المواد الغذائية والزراعية ذي الجودة العالية خلال أيام الأزمة أوضح نجاح هذه الاستراتيجية وثقة المستهلكين بوفرة المعروض طوال فترات الأزمة، خصوصاً في أوقات منع التجول.

المملكة حققت نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة في كثير من المنتجات الزراعية، إذ تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور ١٢٥ في المائة، ومن الخضار والدواجن بنسبة ٦٠ في المائة، وتحقيق اكتفاء من البيض بنسبة ١١٦ في المائة، إلى جانب تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة ١٠٩ في المائة من الحليب الطازج ومشتقاته، ومن الأسماك بنسبة ٥٥ في المائة بنسب موثوقية وجودة عالية.

وشدد على أن المملكة ماضية قدماً في تطوير النظام الزراعي المستدام، بما يعزز أمنها الغذائي، ويحافظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى التوسع في الاستثمار الزراعي في الخارج في الدول التي تمتلك ميزات نسبية.

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

في يومه العالمي إشادة أممية في الإنجازات و المكتسبات التي حققتها المملكة في التعليم

أعرب وزير التعليم، حمد بن محمد آل الشيخ، مؤخراً، عن فخره واعتزازه بما حققته السعودية من نجاحات غير مسبوقة في التعامل مع جائحة كورونا.

وقال حمد آل الشيخ، في تغريدة عبر "تويتر": "في اليوم العالمي للتعليم؛ نحتفي بما تحققه المملكة بتوجيهات قيادتها -أعزها الله- من نجاحات غير مسبوقة في التعامل مع جائحة كورونا، وما يبذله الباحثون وأعضاء هيئة التدريس والمعلمون والمعلمات والمدربون والإداريون من جهود وطنية مخلصة، لاستمرار التعليم عن بُعد، وخدمة أبنائنا الطلبة".

الأمم المتحدة: نتابع باهتمام قصة نجاح التعليم عن بعد في السعودية وتقدمها عالمياً:

أكدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة لدى المملكة السفيرة ناتالي فوستية أن المملكة نجحت في التعليم عن بُعد خلال جائحة كورونا، واستطاعت أن تواصل الرحلة التعليمية لأكثر من ستة ملايين طالب وطالبة دون توقف، وابتكار أدوات وحلول تفاعلية مثل منصة مدرستي، وإتاحة ٢٣ قناة تعليمية، وقناة على اليوتيوب.

وقالت ناتالي بمناسبة اليوم العالمي للتعليم إن انتقال المملكة للتعليم عن بُعد خلال ساعات من تعليق الدراسة؛ يمثّل قصة نجاح مميزة، داعية إلى دراسة وتوثيق الخبرة التي اكتسبتها المملكة في التعليم عن بُعد، والعناصر التي جعلته ناجحاً رغم ظروف الجائحة، وكيفية الاستمرار في تعزيز هذه الأساليب الجديدة، ومن ثم الترويج لذلك باعتباره ممارسة عالمية جيدة.

وأضافت أن الأمم المتحدة في المملكة سعيدة جداً أن تلاحظ القنوات الفضائية المجانية للفصول الدراسية، بما في ذلك ثلاث قنوات خاصة للطلاب ذوي الإعاقة، حيث يعد دمج الإعاقة محور رئيسي للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، مشيرة إلى أن المملكة قدمت أمثلة رائعة لخطوات تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والاعتراف بأهمية التعليم، واتباع نهج عدم ترك أحد خلف الركب.

وأشارت إلى أن حكومة المملكة جعلت البلاد وشبابها قادرين على المنافسة في أسواق العمل الوطنية والإقليمية والعالمية، من خلال التأكيد على أهمية التعليم واستثمار الموارد في ضمان التقدم والاستمرارية، لافتة إلى أن الأمم المتحدة تؤمن أكثر من أي وقت مضى بأن التعليم هو أساس التنمية المستدامة، وتحسين حياة الشباب.

الأمم المتحدة تدعو إلى حماية التعليم باعتباره حقاً أساسياً ومنفعة عامة عالمية:

أكدت الأمم المتحدة، مؤخراً، على أهمية حماية التعليم باعتباره حقا أساسيا ومنفعة عامة عالمية.

وفي اليوم الدولي الثالث للتعليم، أشاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، بقدرة الطلاب والمعلمين والأسر على الصمود في وجه جائحة أجبرت في ذروتها، كل المدارس والمعاهد والجامعات تقريباً على إغلاق أبوابها.

وتحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للتعليم في الرابع والعشرين من يناير، تأكيدًا على دوره الأساسي في بناء مجتمعات مستدامة وقوية، ومساهمته في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر وتحقيق المساواة وتحسين حياة الناس.

وفي رسالته بمناسبة اليوم الدولي، شدد الأمين العام على ضرورة حماية التعليم باعتباره حقاً أساسياً ومنفعة عامة عالمية، لتجنب وقوع كارثة تمس جيلاً كاملاً، وفقًا لما نقله عنه موقع أخبار الأمم المتحدة.

وحتى قبل الجائحة، كان نحو ٢٥٨ مليون طفل ويافع، معظمهم فتيات، خارج المدارس، ولم يكن أكثر من نصف من هم في سن العاشرة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل يتعلمون قراءة نص بسيط.

ودعا الأمين العام، إلى اغتنام جميع الفرص في عام ٢٠٢١، لتغيير هذا الوضع، وشدد على ضرورة التجديد الكامل لموارد صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم، وتعزيز التعاون العالمي في مجال التعليم.

رسالة الأمين العام:

يتعطل التعليم، فإن ذلك يؤثر على الجميع - وخاصة الطلاب والمعلمين والأسر.

واليوم، بمناسبة اليوم الدولي الثالث للتعليم، أشيد بقدرتهم على الصمود في وجه جائحة أجبرت، في ذروتها، كل المدارس والمعاهد والجامعات تقريباً على إغلاق أبوابها.

اليوم الدولي للتعلم:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بتوافق الآراء، قراراً أعلنت فيه يوم ٢٤ كانون الثاني/ يناير يوماً دولياً للتعليم في إطار الاحتفال بالتعليم من أجل السلام والتنمية.

وأظهر اعتماد القرار ٢٥/٧٣ "اليوم الدولي للتعليم"، الذي شاركت في إعداده نيجيريا و٥٨ دولة أخرى، الإرادة السياسية الراسخة لدعم الإجراءات لإحداث التغيير من أجل التعليم الشامل والعادل والجيد للجميع..

وبذلك، أعاد المجتمع الدولي التأكيد على أن التعليم يضطلع بدور أساسياً في بناء مجتمعات مستدامة ومرنة، فضلا عن أنه يساهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

ودعا القرار جميع أصحاب المصلحة — بما في ذلك الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص والأفراد وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين — إلى مراقبة اليوم الدولي للتعليم لتعزيز التعاون الدولي في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وتسير منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم والعلم والثقافة-اليونسكو ، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة للتعليم، الاحتفال السنوي باليوم بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التعليم.

ولئن تأتت عن هذا التعطيل ابتكارات تعليمية، فإنه بدد أيضاً الآمال في مستقبل أكثر إشراقاً لدى الفئات السكانية الضعيفة، وجميعنا يدفع الثمن.

فالتعليم هو، في نهاية الأمر، الأساس لتوسيع الفرص، وتحويل الاقتصادات، ومكافحة التعصب، وحماية كوكبنا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ يستمر العالم في مكافحة هذه الجائحة، يجب حماية التعليم – باعتباره حقاً أساسياً ومنفعة عامة عالمية – لتجنب وقوع كارثة تمس جيلاً كاملاً.

وحتى قبل الجائحة، كان نحو ٢٥٨ مليون طفل ومراهق، معظمهم فتيات، خارج المدارس.

ولم يكن أكثر من نصف من هم في سن العاشرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يتعلمون قراءة نص بسيط.

وفي عام ٢٠٢١، يجب أن نغتنم جميع الفرص لقلب هذا الوضع.

ويجب أن نضمن التجديد الكامل لموارد صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم، وأن نعزز التعاون العالمي في مجال التعليم.

كما يجب علينا أن نكثف جهودنا لإعادة تصور التعليم – تدريب المعلمين، وسد الفجوة الرقمية، وإعادة التفكير في المناهج الدراسية لتزويد المتعلمين بالمهارات والمعارف التي تؤهلهم للنجاح في عالمنا المتغير بسرعة، فلنلتزم بتعزيز التعليم للجميع – اليوم وكل يوم.

استعادة العملية التعليمية وتنشيطها للجيل الذي عايش جائحة كوفيد – ١٩:

تحل مناسبة اليوم الدولي للتعليم هذا العام في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ التي تسببت في اضطراب العملية التعليمية في كل أرجاء العالم على نطاق وبشدة غير مسبوقين.

وأثر إغلاق المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، فضلاً عن توقف عديد برامج محو الأمية والتعلم مدى الحياة، على ١,٦ مليار طالب في أكثر من ١٩٠ دولة. ومع بداية العام الجديد، فقد حان الوقت الآن لتكثيف التعاون والتضامن الدوليين لوضع التعليم والتعلم مدى الحياة في قلب الجهود المبذولة للتعافي من الجائحة وللتحول نحو مجتمعات أكثر شمولاً وأماناً واستدامة.

وتجسيدًا لروح اليوم الدولي للتعليم تصدرت يونسكو وشركاؤها جهود إقامة مهرجان كوكب التعلم للاحتفال بالتعلم في جميع السياقات ولتبادل الابتكارات التي تلبي إمكانات كل متعلم ومتعلمة، بغض النظر عن ظروفهما، وسيكشف عن الفائزين في مسابقة « Le Petit Prince» لكتابة المقالة في إطار احتفالات بهذه المناسبة.

التعليم حق من حقوق الإنسان:

الحق في التعليم هو حق تنص عليه صراحة المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، التي تدعو إلى التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. وتذهب اتفاقية حقوق الطفل، المعتمدة في عام ١٩٨٩، إلى أبعد من ذلك فتنص على أن يتاح التعليم العالي أمام الجميع.

التعليم هو السبيل إلى التنمية المستدامة:

أقر المجتمع الدولي - عند تبنيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ - بأن التعليم ضروري لنجاح جميع أهداف الخطة السبعة عشر، ويهدف الهدف الرابع، على وجه الخصوص، إلى "ضمان توفير تعليم جيد وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" بحلول عام ٢٠٣٠.

تحديات تحقيق التعليم الشامل:

يمنح التعليم للأطفال سلماً للخروج من الفقر ومسارًا إلى مستقبل واعد، لكن ما يقرب من ٢٦٥ مليون طفل ومراهق في العالم لا تتاح لهم الفرصة للدراسة أو حتى إكمالها، و٦١٧ مليون طفل ومراهق لا يستطيعون القراءة أو إجراء العمليات الحسابية الأساسية؛ كما أن أقل من ٤٠٪ من الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء استطعن إكمال التعليم الثانوي، فضلاً عن ما يقرب من أربعة مليون من الأطفال والفتيان والفتيات في مخيمات اللجوء غير ملتحقين بالمدارس، وهو ما يعني انتهاك الحق في التعليم لكل أولئك وهو أمر مرفوض.

وبدون إتاحة فرص تعليمة شاملة ومتساوية في التعليم الجيد للجميع، ستتعثر البلدان في سعيها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والخروج من دائرة الفقر التي تؤثر سلباً في معايش ملايين الأطفال والشباب والبالغين.

الأمم المتحدة تدعو إلى عشر أولويات لتحقيقها من أجل الانتقال من زمن الجائحة إلى زمن التعافي المستدام

«كان عام ٢٠٢٠ عاماً مروعاً على الصعيد العالمي- عام موت وكوارث ويأس، لكن الأزمة تفضي إلى التغيير، يمكننا أن ننتقل من عام مرعب إلى عام حافل بالفرص ومفعم بالأمل، يجب أن يكون عام ٢٠٢١ العام الذي نضع فيه العالم على المسار الصحيح».

هذا بعض أبرز ما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في خطاب ألقاه مؤخراً أمام الجمعية العامة مفصلاً أولوياته العشر -التي شملت: اللقاح؛ التعافي المستدام؛ التصالح مع الطبيعة؛ معالجة عدم المساواة؛ حقوق الإنسان؛ المساواة بين الجنسين؛ السلام والأمن؛ التهديد النووي؛ الفجوة الرقمية؛ الحوكمة العالمية- أولويات تساعدنا في الانتقال من زمن الجائحة إلى زمن التعافي المستدام، ولكن بشرط تضامن العالم والعمل معا لتحقيق الغاية المرجوة.

وبحسب ما جاء على لسان غوتيريش «التغلب على كوفيد-١٩ أمر ممكن. ويجب أن نحقق ذلك.. سوياً».

عدالة في توزيع اللقاحات:

في كلمته أشار الأمين العام إلى أن اللقاحات تصل بسرعة إلى عدد قليل من البلدان، في حين أن البلدان الفقيرة لم تحصل عليها بعد، قائلاً «العلم ينجح - لكن التضامن يفشل».

وذكر السيد غوتيريش أنه لا يمكن التغلب على كوفيد-١٩ في كل دولة على حدة، مشيراً إلى أنه «إذا سُمح للفيروس بالانتشار كالنار في الهشيم في جنوب الكرة الأرضية، فسوف يتحور حتماً- وهو يتحور حالياً- ويصبح أكثر قابلية للانتقال، وأكثر فتكاً، وفي نهاية المطاف، أكثر مقاومة للقاحات، وقادراً على العودة لمطاردة النصف الشمالي من الكرة الأرضية».

هذا وشدد الأمين العام أنه «لا يوجد سوى منتصر واحد في عالم من يملكون اللقاحات ومن لا يملكون اللقاحات، ألا وهو الفيروس نفسه».

ودعا في كلمته أمام الدول الأعضاء إلى ست خطوات محددة:

- إعطاء الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية وأولئك الأكثر عرضة للخطر.
- حماية النظم الصحية من الانهيار في أفقر البلدان.
- ضمان ما يكفي من إمدادات وتوزيعها العادل، بما في ذلك من خلال دفع الشركات المصنعة إلى إعطاء الأولوية لإمدادات كوفاكس (المعني بالإتاحة العادلة للقاحات).
- تقاسم الجرعات الزائدة مع مرفق كوفاكس.
- إتاحة التراخيص على نطاق واسع لتكثيف نطاق تصنيع اللقاحات.
- زيادة الثقة باللقاحات.

هذا وأشار إلى أنه لا يوجد دواء سحري للجائحة، داعياً إلى الاستمرار في اتخاذ الخطوات المثبتة علمياً لتقليل انتقال العدوى، ألا وهي «ارتداء الكمامات، التباعد الجسدي، غسل اليدين».

التعافي المستدام:

قال الأمين العام إن العالم لا يمكن أن يتعافى من الفيروس إذا كانت الاقتصادات تواجه خطر الموت وتعتمد على أجهزة دعم الحياة لإنعاشها. وأضاف: «يجب أن يبدأ التعافي الشامل والمستدام الآن».

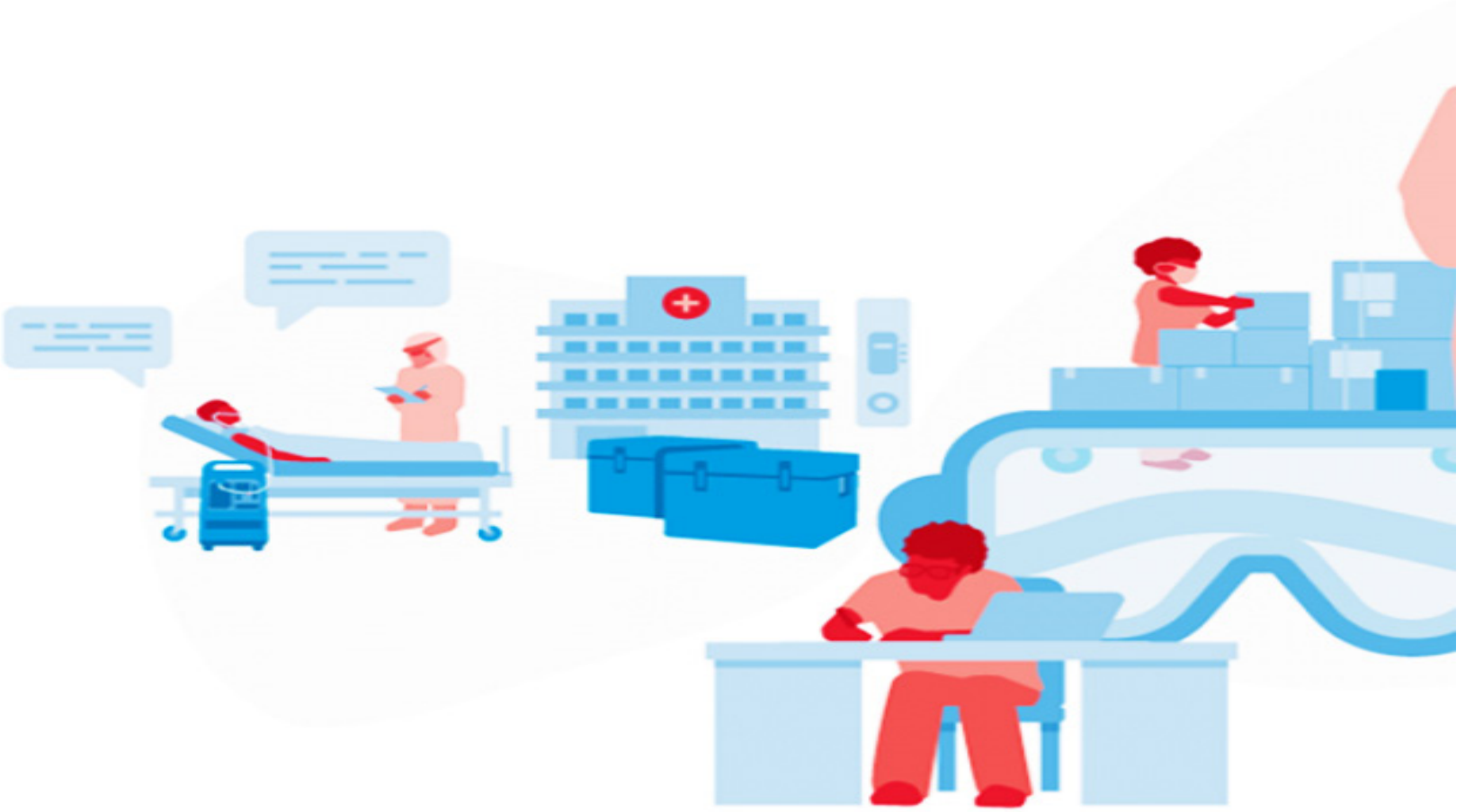

وأوضح أننا بحاجة إلى استثمارات ضخمة في النظم الصحية في كل مكان، بما فيها تغطية صحية شاملة؛ رعاية صحية نفسية؛ حماية اجتماعية؛ عمل لائق؛ وعودة الأطفال إلى المدرسة بأمان.

كما لفت الانتباه إلى أنه لا ينبغي إجبار أي دولة على الاختيار بين تقديم الخدمات الأساسية والوفاء بديونها.

ودعا في هذا السياق إلى توسيع مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون؛ وإعفاء جميع البلدان النامية ومتوسطة الدخل من الديون؛ وزيادة الموارد للمؤسسات المالية متعددة الأطراف، وتخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة لصالح البلدان النامية.
وقال إن «التعافي المستدام والشامل ممكن و يجب أن نحقق ذلك- سوياً».

البيئة وتغير المناخ:
وفي جلسة الجمعية العامة مؤخراً، دعا أمين عام الأمم المتحدة كل مدينة وشركة ومؤسسة مالية إلى اعتماد خرائط طريق ملموسة ذات معالم وسيطة واضحة لبلوغ حياد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠، الأمر ذاته يجب أن ينطبق على القطاعات الرئيسية مثل الشحن والطيران والصناعة والزراعة، بحسب غوتيريش الذي قال:

«لقد حان الوقت: لتحديد سعر للكربون، والتوقف عن بناء محطات طاقة جديدة تعمل بالفحم، والتخلص التدريجي من الفحم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول عام ٢٠٣٠، وفي كل مكان آخر بحلول عام ٢٠٤٠».

وذكر الأمين العام أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم تواجه تهديداً وجودياً - «فقد تختفي أراضيها خلال فترة حياتنا».

ودعا إلى عدم السماح بأن تجبر أي دولة عضو على طي علمها بسبب مشكلة يمكننا حلها.

حقوق الإنسان:
ورحب أنطونيو غوتيريش في خطابه بالزخم الجديد اليوم في الكفاح العالمي من أجل تحقيق العدالة العرقية.
وقال إن عدم المساواة العرقية لا يزال يتغلغل في المؤسسات والهياكل الاجتماعية والحياة اليومية. ودعا إلى أن نقف جميعاً «ضد تصاعد النازية الجديدة والمناداة بسمو العرق الأبيض».

وكان الأمين العام قد دعا، قبل انتشار كوفيد-١٩، إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وأطلق خطة العمل بشأن خطاب الكراهية ومبادرة حماية المواقع الدينية، مشيراً إلى أن الجائحة تسببت في أزمة حقوق إنسان خاصة، إذ تضاعف خطاب الكراهية، واستغلت عدة دول عمليات الإغلاق للحد من الحيز المدني وعمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما أثر المرض بشكل غير متناسب على الأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة والمهمشين.

هذا وأكد أن الأمم المتحدة لن تنحرف أبداً عن التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز، قائلاً: «تعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة بشكل كامل أمر ممكن. ويجب أن نحقق ذلك- سوياً».

المساواة بين الجنسين:
لقد سلطت جائحة كوفيد -١٩ الضوء على ما هو غير مرئي في كثير من الأحيان، المرأة هي العامل الأساسي الذي يحافظ على حياة الناس والمجتمعات، ومع ذلك، فقد عانت النساء من خسائر وظيفية بقدر أكبر، ودُفعن إلى دائرة الفقر بأعداد أكبر.
وفي هذا السياق، دعا الأمين العام إلى «تغيير الهياكل والنماذج الراسخة»، مشيراً إلى أن الاقتصاد الرسمي لا يعمل إلا لأنه مدعوم من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة.

في الوقت نفسه، سلط الأمين العام الضوء على الدور الذي قامت به القيادات النسائية في الاستجابة لكوفيد-١٩ قائلاً إن القيادات النسائية أبقت معدلات انتشار المرض منخفضة، ووضعت البلدان على طريق التعافي.

وأكد أن «تحقيق المساواة في قيادة المرأة وتمثيلها هو العامل الذي نحتاجه لتغيير قواعد اللعبة».

البنك الدولي يبلور رؤية جديدة لضمان إتاحة التعليم لجميع الأطفال في كل مكان

قال البنك الدولي إن إغلاق المدارس من جراء جائحة كورونا (كوفيد-١٩) يحمل في طياته مخاطر دفع ٧٢ مليون طفل آخر في سن المدرسة الابتدائية إلى فقر التعلم- ويعني أنهم غير قادرين على قراءة نص بسيط وفهمه وهم في سن العاشرة. جاء ذلك في تقريرين جديدين صدرا مؤخراً بلور البنك الدولي فيهما رؤية جديدة للتعلّم وما يرتبط به من الاستثمارات والسياسات، بما في ذلك تكنولوجيا التعليم التي يمكن للبلدان تنفيذها اليوم لتحقيق تلك الرؤية.

تتسبب جائحة كورونا في تعميق أزمة التعلم العالمية التي كانت موجودة بالفعل: إذ يمكن أن ترفع النسبة المئوية للأطفال في سن الدراسة الابتدائية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ممن يعانون من فقر التعلم من ٥٣٪ إلى ٦٣٪، فضلاً عن تعريض هذا الجيل من الطلاب لخطر فقدان نحو ١٠ تريليونات دولار من دخلهم المستقبلي على مدار متوسط العمر، وهو مبلغ يساوي نحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ويرسم التقرير الجديد المعنون «تحقيق مستقبل التعلّم: من فقر التعلّم إلى التعلّم للجميع في كل مكان»، رؤية لمستقبل التعلّم بإمكانها توجيه البلدان اليوم فيما يتعلق باستثماراتها وما تعتمده من إصلاحات في سياساتها حتى تتمكن من بناء أنظمة تعليمية أكثر إنصافاً وفعالية وقدرة على الصمود

© صفحة تهتم بنشر أهم المشاريع الدولية للعديد من المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

في وجه التحديات بحيث تضمن أن يتلقى جميع الأطفال تعليمهم وهم يشعرون بالابتهاج، ويتسمون بالالتزام، ولديهم غاية يسعون لتحقيقها داخل المدرسة وخارجها.

أما التقرير المصاحب وعنوانه «إعادة تصور الروابط البشرية: التكنولوجيا والابتكار في البنك الدولي»، فيعرض النهج الجديد للبنك الدولي لتوجيه الاستثمارات في تكنولوجيا التعليم، بحيث يمكن للتكنولوجيا أن تعمل حقاً كأداة لجعل أنظمة التعليم أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الكارثية مثل جائحة كورونا والمساعدة في إعادة تصور الطريقة التي تتم بها إتاحة التعليم.

وفي حفل التدشين المنعقد مؤخراً للرؤية الجديدة للبنك الدولي، قالت مامتا مورثي نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية البشرية: «بدون اتخاذ تدابير عاجلة، قد يعجز الجيل الحالي من الطلاب عن تحقيق كامل إمكاناتهم وقدراتهم على كسب الدخل المحتمل، وستفقد البلدان رأس المال البشري الأساسي لمواصلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ووجود أكثر من نصف الأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون من فقر التعلم هو أمر لا نقبل به، وبالتالي لا يمكننا مواصلة العمل كالمعتاد في توفير التعليم. ومن خلال العمل المتبصر والجريء، يمكن لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم تحويل هذه الأزمة إلى نعمة لتطوير أنظمة التعليم حتى يتمكن جميع الأطفال من التعلم وهم يشعرون بالابتهاج، ويتسمون بالالتزام، ولديهم غاية يسعون لتحقيقها في كل مكان».

لقد تسببت جائحة كورونا في صدمتين هائلتين: أدى إغلاق المدارس إلى إبقاء معظم الطلاب على مستوى العالم خارج المدارس – بلغ العدد ذروته في شهر إبريل/ نيسان ٢٠٢٠ حيث وصل إلى ١,٦ مليار طالب، كما لا يزال ما يقرب من ٧٠٠ مليون طالب خارج المدارس حتى اليوم، كما أدى التأثير السلبي للانكماش الاقتصادي العالمي غير المسبوق على دخل الأسر إلى زيادة خطر التسرب من المدرسة. ومن المرجح أن تتراجع الشرائح المهمشة وتصبح أكثر تأخراً عن الركب، وتواجه الفتيات مخاطر متزايدة لحمل المراهقات والزواج المبكر خلال الجائحة، كما يَضعُف احتمال وصول الأطفال ذوي الإعاقة والأقليات العرقية واللاجئين والسكان النازحين إلى ما يناسبهم من مواد التعلم عن بعد والعودة إلى الدراسة فيما بعد انحسار الجائحة.

وفي معرض استجابتها للتصدي لجائحة كورونا، اضطُرت أنظمة التعليم إلى تنفيذ تدابير مبتكرة بسرعة في التعلّم عن بُعد وعلى نطاق واسع، وللوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال والشباب، لجأت أنظمة التعليم إلى استخدام نُهج للتعلم عن بعد متعددة الوسائط وتجمع بين الموارد التعليمية المتاحة عبر شبكة الإنترنت مع الإذاعة والتلفزيون وأجهزة الهواتف المحمولة، وكذلك المواد التعليمية المطبوعة للفئات الأكثر احتياجاً. ومع ذلك، فإن الفجوات الرقمية الهائلة – من الاتصال إلى المهارات الرقمية – وعدم المساواة في مستوى دعم الوالدين وبيئات التعلم المنزلية، كلها تعمل على تعميق عدم المساواة في التعلم.

ومن جانبه قال خايمي سافيدرا، مدير قطاع الممارسات العالمية بالبنك الدولي لشؤون التعليم: «إن التدابير الفعالة التي تُتخذ اليوم للحد من خسائر التعلم الكبيرة والمتزايدة، وجهود التعافي وإعادة البناء بشكل أقوى، تمثل أمراً مطلوباً وأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى وذلك لتسريع اكتساب المهارات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين بشكل مطّرد لكل طفل، وهناك فرصة سانحة للبناء على الدروس المستفادة من جائحة كورونا وإعادة بناء نظام مُنصف، حيث تتوفر لجميع المدارس والأسر الظروف ودعم التعلم مما يعد أمراً فعالاً حيث يتم تجهيز المعلمين والمدارس لدعم كل طالب على المستوى الذي يحتاجه؛ كما يعد أيضاً أمراً قادراً على الصمود في وجه المصاعب مع توفر خدمات التعليم التي تخضع لإدارة جيدة تضمن مواصلة عملية التعلم: بين المدرسة من جهة، والمنزل والمجتمع من جهة أخرى».

ويمكن للبلدان رسم مسارها الخاص من خلال الالتزام السياسي بتنفيذ الاستثمارات والإصلاحات في خمس ركائز تضمن ما يلي:

– إعداد الطلاب وتحفيزهم على التعلم –مع زيادة التركيز على تنمية الطفل بالكامل ودعم استمرارية التعلم خارج جدران المدرسة، بالإضافة إلى إعداد أفضل من خلال توفير الجودة لمرحلة ما قبل المدرسة والتحفيز المبكر والتغذية السليمة.

– فعالية المعلمين وتقديرهم واستعدادهم لتولي دور يتزايد في تعقيده وتساندهم فيه التكنولوجيا التي تمكنهم من التدريس لطلاب من مستويات تعليمية متنوعة، وهذا يتطلب مساراً وظيفياً يقوم على الجدارة ودعماً متواصلاً من خلال التدريب العملي الذي يركز على جودة التدريس.

– موارد تعليمية، بما في ذلك المناهج الدراسية الفعالة وأساليب تعلم هجين، بما يدعم الممارسات التربوية التي تتيح التدريس لكل طالب على المستوى الذي يحتاجه.

– مدارس توفر أماكن آمنة وشاملة للجميع، منهج يشمل المدرسة ككل وخارجها لمنع العنف ومعالجة أسبابه وعدم التخلي عن أي طفل.

– إدارة جيدة للأنظمة التعليمية –في وجود مديري مدارس يعملون على تحفيز أساليب تربوية أكثر فعالية وأنظمة تعليمية تتصف بالكفاءة والبراعة في إدارة استخدام التكنولوجيا والبيانات والأدلة والشواهد.

– ما هي المبادئ الأساسية التي يجب أن توجه جهود الإصلاح، بحيث تحقق السياسات المنضوية تحت كل ركيزة من هذه الركائز أفضل قيمة للمال العام وتكون أيضاً قابلة للتوسع والاستدامة؟ بينما لا يوجد مسار واحد نحو مستقبل التعلم، فإن أنظمة التعليم ذات الأداء المرتفع تشترك في بعض المبادئ العامة كما يلي: متابعة الإصلاح المنظم الذي يدعمه الالتزام السياسي والنهج الشامل على مستوى الحكومة بأكملها الذي يركز على إتاحة التعلم لجميع الأطفال؛ والتركيز دون كلل على تحقيق الإنصاف والشمول والتصرف على أساس الأدلة والشواهد والتركيز على النتائج، وضمان الالتزام المالي اللازم، علاوة على ضخ استثمارات ذكية في تكنولوجيا التعليم.

ومن خلال هذه الركائز الخمس يمكن للبلدان أن تسخر بشكل فعال قوة تكنولوجيا التعليم– التي تشمل الأجهزة والبرمجيات والمحتوى الرقمي والبيانات ونظم المعلومات– لدعم وإثراء التدريس والتعلم وتحسين إدارة التعليم وإتاحته. وكما لوحظ في التقرير الجديد للبنك المعنون «إعادة تصور العلاقات البشرية: التكنولوجيا والابتكار في البنك الدولي»، يمكن لتكنولوجيا التعليم إنشاء روابط جديدة بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية الأوسع نطاقاً لإنشاء شبكات تعليمية، ويمكن للاستثمارات في تكنولوجيا التعليم أن تؤتي ثمارها إذا تأكدت وزارات التعليم من أنها:

مدمجة في سياسات وبرامج واسعة ومستدامة تمكن المدارس وأنظمة التعليم من توفير التعلم عن بعد عن طريق الجمع بين حضور الطالب شخصياً واستخدام الوسائط التعليمية؛

موجهة لدعم المعلمين الذين يتم إعدادهم لاستيعاب طرق ووسائل التعلم عن بعد وتخصيص أسلوب التدريس ليتوافق مع الاحتياجات الشخصية للطلاب داخل المدرسة وخارجها.

الأمم المتحدة تدعو إلى إعادة تصور المساواة من أجل القضاء على العنصرية والتمييز

يرى عدد من المراقبين أن العالم يدخل ما وصفوها بـ «مرحلة ما بعد التنوير» التي تتلاشى فيها القيم التنويرية، بما في ذلك التسامح والاحترام المتبادل ليحل مكانها تنامي المغالاة في القومية، والشعبوية، وكراهية الأجانب، والاعتقاد بتفوق العنصر الأبيض والنازية الجديدة.

جاء هذا التحذير من أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي قال إن العالم مُبتلى بالعنصرية المقيتة الموجودة في كل مكان، مشدداً على ضرورة إدانتها بدون تردد أو تحفظ.

كان الأمين العام يتحدث في فعالية، عقدها مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، حول إعادة تصور المساواة من أجل القضاء على العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز خلال العقد الحالي المؤدي لعام ٢٠٣٠، موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُعد أجندة التنمية المستدامة، التي أقرها قادة العالم عام ٢٠١٥، خارطة طريق نحو تعزيز العدالة والكرامة للجميع ومحاربة التمييز العنصري بكل أشكاله.

الأمين العام قال في كلمته إن جزءاً كبيراً من العنصرية، متجذر بقوة في قرون من الاحتلال والاستعباد.

وأضاف أن الظلم العنصري، وخاصة ضد المنحدرين من أصل أفريقي، سبّب صدمات ومعاناة عبر الأجيال.

وشدد على ضرورة فعل أكثر مما ينحصر في مجرد إدانة أعمال العنصرية والتعبير عنها.

وأوضح غوتيريش أن هناك أبعاداً عنصرية وتمييزية لتنامي معاداة السامية وكراهية المسلمين وإساءة معاملة بعض الأقليات المسيحية وغير ذلك من أشكال التعصب وكراهية الأجانب بأنحاء العالم.

وفي هذه المعركة الأيدلوجية، شدد الأمين العام على ضرورة التأكيد على القيم المشتركة المرتبطة بقوة بحقوق الإنسان والمتمثلة في المساواة وعدم التمييز والاحترام المتبادل.

كما يوجد بُعد اجتماعي واقتصادي قوي للعنصرية وكراهية الأجانب، يتجسد في محدودية فرص التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والعدالة. وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن أوجه عدم المساواة، كما قال غوتيريش، وكانت إدانة دامغة للتحيز والتمييز المنهجيين.

ومع التعافي من الجائحة وبناء عالم أفضل، يتعين إبرام عقد اجتماعي جديد قائم على الشمول والاستدامة كما قال الأمين العام للأمم المتحدة، بما يعني الاستثمار في التماسك الاجتماعي.

«فيما تصبح المجتمعات أكثر تعدداً في العرقيات والأديان والثقافات، نحتاج استثمارات سياسية وثقافية واقتصادية أكبر في الشمول والتماسك لحصد فوائد التنوع بدلاً من النظر إليه باعتباره تهديداً».

واستطرد الأمين العام قائلاً إن كل المجموعات تتطلع إلى أن تُحترم هوياتها وأن يشعر أعضاؤها بالانتماء باعتبارهم أفراداً يتمتعون بالتقدير في المجتمع ككل.

وبالنسبة للأمين العام يعني النهوض بالمساواة للجميع، الشفافية والوصول المتساوي للخدمات والمشاركة ذات المغزى (في مختلف المجالات) بما في ذلك للمهمشين ومن يتم إقصاؤهم.

وتعني المساواة أيضاً المساءلة وكفالة العدالة بدون تمييز، وأن يخرج كل منا من النطاق المعتاد بالنسبة له وأن نقر بتحيزاتنا الكامنة ونعالجها، كما قال أنطونيو غوتيريش.

وأشار الأمين العام إلى دعوته للعمل لتحديد ومنع العنصرية والتمييز العنصري والتصدي لهما داخل الأمم المتحدة، وقد أطلق، العام الماضي، حملة حوار وعمل لمعالجة العنصرية وتعزيز الكرامة الإنسانية بالأمم المتحدة.

وتُشرف على هذه الأنشطة مجموعة عمل داخلية تقوم بتطوير خطة عمل استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز التنوع والشمول ووضع سياسات وأدوات تكفل توفير بيئة آمنة يمكن في إطارها الإبلاغ عن العنصرية داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات الأممية، ومعالجتها بشكل سريع بدون خوف من أي أعمال انتقامية، ودعا الأمين العام الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى دعم هذه الجهود.

واختتم أمين عام الأمم المتحدة كلمته بالقول: معاً، يمكننا إحداث تغيير في النُظم والمؤسسات وبناء عالم أكثر شمولا ومساواة واستدامة، وتعزيز التفاهم المتبادل والكرامة الإنسانية وإعادة تصور المساواة.

اعرف أكثر عن جمعية أمن المعلومات

نشأتها:
جمعية أهلية مسجلة لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تهدف لخدمة المجتمع العام والمختص في مجال أمن المعلومات.

الرؤية:
أن تكون جمعية ذات مرجعية وريادة في خدمة المجتمع والمختصين في مجال أمن المعلومات.

الرسالة:
تفعيل دور القطاع الثالث من خلال التميز في تقديم التوعية والاستشارات والتدريب في مجالات أمن المعلومات.

الأهداف:
رفع مستوى الوعي والثقافة في مجال أمن المعلومات عبر إثراء المحتوى العربي.

الأهداف الاستراتيجية:
- رفع مستوى الوعي والثقافة في مجال أمن المعلومات عبر إثراء المحتوى العربي.
- تقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة في مجال أمن المعلومات للقطاعات المختلفة.
- تقديم الدورات المتخصصة والبرامج التوعية في مجال أمن المعلومات.
- عقد شراكات مستدامة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم جهود الجهات ذات العلاقة بأمن المعلومات.
- تفعيل وتمكين دور المتطوعين في مجال أمن المعلومات وزيادة مساهمتهم.

أبرز الخدمات التي تقدمها:
- إقامة الدورات.
- تقديم الدورات المتخصصة للأفراد والمؤسسات، كما نقوم بتقديم برامج مخصصة لقطاعات محددة بناءً على طلب الشركاء.
- إقامة وتنظيم الحملات.

- فريق عمل متخصص و ذي خبرة في تنظيم وإدارة الحملات والفعاليات التوعوية العامة والمتخصصة في مجال الأمن السيبراني.
- صناعة المحتوى.
- فرق متخصصة بتأليف المحتوى في مجال الأمن السيبراني وضبط جودته علمياً ولغوياً و تصميمه وإخراجه بشكل مميز ومبتكر.
- الاستشارات.
- نخبة من أعضاء الجمعية ذوي الاختصاصات المتنوعة في مجال الأمن السيبراني وأصحاب الخبرات المهنية والأكاديمية والبحثية الطويلة.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء الرابع عشر من «اتفاقية حقوق الطفل»

المادة الثالثة و الأربعون (٢/٢)

٣. ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، ولكل دولة طرف أن ترشح شخصاً واحداً من بين رعاياها.

٤. يجرى الانتخاب الأول لعضوية اللجنة بعد ستة أشهر على الآثار من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين، ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين، ثم يعد الأمين العام قائمة مرتبة ترتيبا ألفبائيا بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو مبيناً الدول الأطراف التي رشحتهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

٥. تجرى الانتخابات في اجتماعات للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلى عقدها في مقر الأمم المتحدة. وفي هذه الاجتماعات، التي يشكل حضور ثلثي الدول الأطراف فيها نصاباً قانونياً لها، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين المصوتين.

٦. ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد، غير أن مدة ولاية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي بانقضاء سنتين، وبعد الانتخاب الأول مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة.

٧. إذا توفي أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن لأي سبب آخر أنه غير قادر على تأدية مهام اللجنة، تعين الدولة الطرف التي قامت بترشيح العضو خبيراً آخر من بين رعاياها ليكمل المدة المتبقية من الولاية، رهناً بموافقة اللجنة.

٨. تضع اللجنة نظامها الداخلي.

٩. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

١٠ . تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة، وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة وتحدد مدة اجتماعات اللجنة، ويعاد النظر فيها، إذا اقتضى الأمر، في اجتماع للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، رهناً بموافقة الجمعية العامة.

١١ . يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين ومرافق لاضطلاع اللجنة بصورة فعالة بوظائفها بموجب هذه الاتفاقية.

١٢ . يحصل أعضاء اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية، بموافقة الجمعية العامة، على مكافآت من موارد الأمم المتحدة، وفقاً لما قد تقرره الجمعية العامة من شروط وأحكام.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (OHCHR) حيز النفاذ في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م، و هي تُعد الاتفاقية التي تؤكد على حقوق الطفل في الحماية و التعليم و الرعاية الصحية و المأوى و التغذية السليمة، وانضمت المملكة لهذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٦م، مع تحفظ عام على كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

ماهي الحالات التي يستحق فيها العسكري معاشاً تقاعدياً؟

بين نظام التقاعد العسكري عدد من الحالات التي يستحق فيها العسكري راتباً تقاعدياً وسوف نذكر بعضاً منها:

١ - بلوغه السن المحددة للإحالة على التقاعد نظاماً على أن يكون تعيينه أو إعادته للخدمة نظامية.

٢- من انتهت خدمته ولديه خدمة فعلية عسكرية محتسبة لا تقل عن ثمانية عشر عاماً أو بلغت خدمته الفعلية العسكرية والمدنية عشرون عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية العسكرية عن ثمان سنوات.

٣- المحال على التقاعد المبكر بناءً على طلبه، ولديه خدمة لا تقل عن خمسة عشر عاماً منها ثمان سنوات خدمة عسكرية بشرط موافقة الوزير المختص.

٤- من أنهيت خدمته لمصلحة العمل وفقاً لأنظمة الخدمة العسكرية ولديه خدمة لا تقل عن خمسة عشر عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية العسكرية عن ثمان سنوات، بشرط ألا يكون إنهاء الخدمة بسبب الغياب أو بحكم تأديبي أو تم إنهاء خدمته بقوة النظام لارتكابه جريمة من الجرائم.

٥- المتوفى (بدون سبب العمل) أو من أنهيت خدمته لعدم اللياقة الطبية بغير سبب العمل، ويكون قد أكمل الفترة التجريبية.

٦- المتوفى أثناء العمل وبسببه.

٧- من يصاب من العسكريين بعجز كلي أو جزئي بسبب العمليات الحربية، أو بسبب الأسر، أو نتيجة إصابته خلال خدمة أمر بها أثناء مواجهة التنظيمات المسلحة المعادية، أو أثناء إطلاق النار خلال اقتحام أماكن المخربين أو مطاردة المهربين، أو أثناء مشروعات التدريب بالذخيرة الحية، أو اقتحام الموانع، أو بث الألغام أو ازالتها، أو اثناء الانزال الجوي والبحري، أو التدريب الجوي والبحري، وفي كافة الحالات المشابهة التي صدر بها قرار من مجلس الوزراء.

• كاريكاتير •

خطاب كراهية

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

وزير العدل يدشن مركز المصالحة النموذجي

دشّن معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني في الرياض مؤخراً، مبنى مركز المصالحة النموذجي، الذي يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الصلح خارج قاعات المحاكم وقبل اللجوء إلى القضاء، عبر مجموعة من المصلحين المؤهلين والمتخصصين، وتقديم الصلح وتسهيله لفئات المجتمع كافة، ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم. ويهدف المركز النموذجي إلى تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، والحد من تدفق القضايا على المحاكم، كما يهدف المركز إلى الإسهام في نشر ثقافة الصلح في المجتمع بشكل واسع وبطرق مبتكرة. وتتوزع مسارات الصلح على أربعة مسارات هي: الأحوال الشخصية، التجاري، الجزائي، الحقوقي والمروري، حيث تعد محاضر الصلح الصادرة من المركز سندات تنفيذية. ويأتي ذلك ضمن عدة خطوات تطويرية عديدة اتخذتها وزارة العدل في هذا الصدد، منها منصة تراضي الإلكترونية taradhi.moj.gov.sa، التي تسهم في تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، إضافة إلى منح كل طرف مساحة للتعبير عن وجهة نظره وعدم تقيّده بموعد الجلسة. وبلغ عدد المستفيدين من «تراضي» أكثر من ٣٠٠ ألف مستفيد، إضافة إلى استقبالها ١٥٠ ألف طلب، فيما بلغ عدد الوثائق الصادرة من مركز المصالحة في وزارة العدل، أكثر من ٥٣ ألف وثيقة، وبلغ عدد المصلحين ٣٥٠ مصلحًا ومصلحة.

تمكين المرأة

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

حرصت حكومة خادم الحرمين الشريفين على دعم حقوق المرأة السعودية في العديد من المجالات إيماناً من الدولة، بأن المرأة عنصر أساسي، وفاعل لدفع عجلة التنمية فقد فتحت الأبواب أمام المرأة لتساهم في بناء المجتمع ، حيث حرص المشرع أن يكون للمرأة وجود في خطط التنمية من خلال زيادة فرص عملها، و زيادة إسهاماتها في سوق العمل، وإزالة العوائق التي كانت تحد من حق المرأة في تحديد مصيرها، كاشتراط ولي الأمر في الغالب من تعاملاتها، و بما لا يتعارض مع أطر الشريعة الإسلامية، حيث سيتيح هذا النهج تمكين المرأة السعودية واشراكها في صنع القرار.

حيث أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتماماً بالمرأة السعودية و العمل على تمكينها من حقوقها ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والذي سينعكس على تعزيز مكانة المرأة السعودية في المجتمع في إطار شراكة فاعلة مع الرجل لبناء الوطن، وصنع التقدم فيه لأنها أثبتت جدارتها في المجالات التي عملت فيها، وهي فوق ذلك مربية الأجيال الذين تنعقد عليهم الآمال في المحافظة على مكتسبات الوطن.

إنّ المرأة السعودية نالت التقدير والدعم من القيادة الرشيدة مما سمح لها بإطلاق طاقاتها، وإثبات ذاتها، ومشاركتها الفاعلة في كافة الميادين والمواقع التي يحتاجها المجتمع إلى جانب الرجل، بل إنها أثبتت وجودها في المحافل العالمية وحصدت العديد من الجوائز بعد أن تسلحت بالصبر والعزيمة والإصرار، والتمسك بحجابها، وتعاليم دينها، وتقديم كل ما تحتاجه من تشجيع، ومساندة من الرجل سواء كان زوجًا أو أخًا، أو ابنًا لتتمكن من الانطلاق وإبراز قدراتها الإبداعية، بالإضافة لما تتميز به من الحنان والقدرة على التحمل والصبر والقيام بواجباتها وأدوارها المتعددة بتفانٍ ونجاح.

و لو عرفت المرأة حقوقها، وواجباتها، وتمكنت من التسلح بالعلم والاطلاع على التجارب الناجحة والتواصل الذكي مع الآخرين، ستصبح إنسانة متميزة وقادرة على اقتناص الفرص، وإزالة العقبات من طريقها والتواجد في أي مكان في العالم لتحقيق أهدافها في ظل فتح العديد من المجالات أمامها، فالمرأة التي دافعت عن حقوقها حققت اليوم ذاتها في عدة تخصصات كالهندسة والمحاماة والعلاقات العامة والعلاقات الدولية وغيرها من المجالات.

وما تحقق للمرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- من آمال وتطلعات، وما سيتحقق سواءً على صعيد فتح مجالات عمل جديدة لها، من خلال مشاركتها في صنع القرار، وتقلدها للمناصب العليا في القطاعين الحكومي والخاص سيساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامه للوطن، حيث أن قيادة بلادنا تؤكد في أكثر من مناسبة على أن الدولة ترفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية وتعتبر المرأة ركيزة أساسية لبناء هذا الوطن.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com